# عديمو الجنسية في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية

## ( دراسة مقارنة )

**إعداد**

**آلاء عيد عواد الكعابنة**

**إشراف**

**الدكتورة سارة محمود عبدالله العراسي**

## الملخص

تناولت الدراسة موضوع عديمي الجنسية في ضوء الاتفاقيات الدولية، والتشريعات الوطنية، والذي يسلط الضوء على قضية عالمية وخطيرة تمثل خرقاً لقواعد القانون الدولي، وحقوق الإنسان والتي تطال آثارها حوالي (15) مليون شخص في العالم، وهم من الفئآت الأكثر ضعفاً بين الفئات الأخرى من الأفراد .

وقد أدرك المجتمع الدولي حجم هذه القضية، وتبنى في هذا الشأن معاهدتان هما اتفاقية عام (1954) المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية عام( 1961) بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، بالرغم من هذه الجهود المبذولة، إلا أنه لم يتم التوصل للحل الشامل بعد، ومن أجل الوقوف على الأسباب الحقيقية لهذه القضية وخصوصاً فيما يتعلق بمدى كفاية النصوص التشريعية المتعلقة بالجنسية الأردنية للحماية والحد من ظاهرة انعدام الجنسية، تم اتباع المنهج المقارن وذلك من خلال المقارنة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وعدد من تشريعات الدول الأخرى وعددها (17) دولة .

وقد خلصت الدراسة الى وجود قصور تشريعي فيما يتعلق بالأحكام الناظمة للجنسية في العديد من الدول محل المقارنة، وكذلك وجود عدد من الثغرات القانونية في الاتفاقيات ذات الصلة، وقد أوصت الدراسة المشرعين بضرورة معالجة هذا القصور، كما توصلت الدراسة لعدد من التوصيات التي قد تساهم في إيجاد حلول بناءة لهذه القضية .